### بعد رفع الحكومة لاستقالتها وعدم حضورها الجلسة

# مجلس الأمة يغرد وحيدا

السعدون مترئسا جلسة مجلس الأمة

النواب خلال الجلسة (تصوير: صالح محمد)

**السعدون : اتصل بي الوزير العجمي وكانوا يعتقدون أنهم أبلغوني بعدم حضور الحكومة**

**قلت له إن جلسة الثلاثاء مستمرة وذكرته أنه سيبعث رسالة وبالتالي ترفع الجلسة**

**الطمار: الحكومة لا تريد تخفيف العبء عن المواطنين واستقالتها غير مسببة وتفتقر إلى الحنكة السياسية**

**إذا كانت ترهبها الاستجوابات فيجب أن تتغير بأكملها لكونها غير قادرة على التنسيق**

**الناس مستاءة من تدهور الأوضاع فلا توجد صحة ولا تعليم ولا إسكان والطرق مهدمة**

**عالية الخالد: استقالة الحكومة مستحقة.. والبلد بحاجة إلى وزراء ذوي رؤية وقدرة على الإصلاح**

**الوضع المتهالك للتعليم نتاج سنوات من التسيب والفساد الإداري الذي ينخر الدولة**

**الكويت ستعاني في الصيف المقبل من أزمة كهرباء شديدة ستمتد لعامي 2024 و2025**

**الشعب الكويتي توسم خيرا بالحكومة في بداية تشكيلها ولكن تم رفع الاستقالة بعد 3 أشهر**

طيحت استقالة الحكومة أول أمس جلسة مجلس الأمة العادية، والتي كانت متخمة بجدول أعمال كبير به استجوابان وعدد كبير من الرسائل الواردة.

ورفع رئيس مجلس الأمة أحمد عبدالعزيز السعدون الجلسة العادية أمس لعدم حضور الحكومة.

وقال السعدون "بعد تأخير الجلسة اتصل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني وكانوا يعتقدون أنهم أبلغوني بعدم الحضور، فقلت له إن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أبلغني بعد صلاة العصر أن رئيس الوزراء في سبيله للاستقالة لكن لم يتكلم عن حضور جلسة اليوم "أمس"، وقلت له إن جلسة الغد مستمرة وذكرته إنه سيبعث رسالة وبالتالي ترفع الجلسة ليوم غد "اليوم".

وكان السعدون قد رفعها لمدة نصف ساعة لعدم حضور الحكومة، وقال " تفتتح الجلسة والحضور 39 عضواً، ولكن الحكومة لم تحضر ولم تبلغني أيضاً بعدم الحضور، وبالتالي ترفع الجلسة لمدة نصف ساعة".

وكان سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ احمد النواف قد رفع أمس كتاب استقالة الحكومة إلى سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد.

وكان من المقرر أن ينظر المجلس في جدول الأعمال المدرج عليه استجوابا وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار الموجه من النائب مبارك الحجرف، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الموجه من النائبة د. جنان بوشهري.

واشتمل جدول أعمال الجلسة على تقرير لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري بشأن الصيغة المقترحة عن دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السابع عشر.

وتضمن المداولة الثانية لمشروع قانون بشأن تأسيس شركات إنشاء مدن أو مناطق سكنية وتنميتها اقتصادياً، و7 تقارير من لجنة الشؤون المالية، تتعلق بإنشاء شركة تسويق المحاصيل الزراعية، وتعديل قانون التأمينات، واسترداد الفوائد المتحصلة بشكل غير قانوني من البنوك وشراء القروض المستحقة على المواطنين وإسقاط فوائدها، ونقابة غرفة التجارة، وتحويل مؤسسة الخطوط الجوية إلى شركة مساهمة.

واحتوى الجدول على 3 تقارير من لجنة الشؤون الداخلية والدفاع، بشأن تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة فيما يتعلق بالمفوضية العليا وقانون إعادة تحديد الدوائر الانتخابية فيما يتعلق بالقوائم النسبية، وتقريري اللجنة التشريعية بشأن تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة حول علانية التصويت على مناصب مكتب المجلس وإلغاء لجنة الأولويات.

من ناحيته طالب النائب خالد الطمار من الحكومة الجديدة بمد يد التعاون مع مجلس الأمة وعدم التهديد والترهيب بحل المجلس لأنه لن يحل المشاكل.

واعتبر الطمار في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن استقالة الحكومة غير مسببة وتفتقر إلى الحنكة السياسية، مشيرا إلى أن هناك تساؤلات في جميع دواوين عن سبب هذه الاستقالة.

واستغرب الطمار تهرب الحكومة من المساءلة السياسية وخوفها من الاستجوابات، مضيفا إنه "إذا كانت الحكومة جادة في تطبيق القانون فعلى الوزير أن يعوّل على الاستجواب، لكن إذا كان هناك وزير يخاف من الاستجواب فعليكم وضع لافتة ممنوع اللمس".

وأوضح الطمار أن الحكومة إذا كانت ترهبها الاستجوابات فيجب أن تتغير بأكملها لكونها غير قادرة على التنسيق بينها وبين النواب وكذلك غير قادرة على التنسيق فيما بينها.

وقال الطمار إن النائب له الحق في تقديم الاستجواب وفق المادة المادة 100 من الدستور، مضيفاً إن أعضاء السلطة التشريعية لهم الحق في الرقابة والتشريع وتقديم الأسئلة وتشريع القوانين التي من شأنها تخفيف العبء عن المواطنين.

وأوضح أن الحكومة مضى عليها أربعة أشهر ولا يوجد لديها جدول أولويات بالقوانين المطلوبة مع مجلس الأمة وحتى لم تأت بقوانين من برنامج عملها الذي قدمته إلى المجلس والتي تخفف العبء عن المواطنين.

وأضاف إن النواب توصلوا إلى قوانين تخفف العبء على المواطنين سواء شراء القروض أوغيرها لكن الحكومة لا ترغب في ذلك ولا تشعر بالمواطنين ولا تريد تخفيف العبء عنهم.

ولفت إلى أن الناس مستاءة من تدهور الأوضاع فلا توجد صحة ولا تعليم ولا إسكان والطرق مهدمة ، مشيرا إلى أننا وصلنا إلى مرحلة أن الولد يكبر ويتزوج ووالده لم يحصل على بيت.

وتساءل الطمار "هل الحكومة تعيش في الكويت أم هي حكومة في دولة ثانية؟ وما الذي تريدون الوصول إليه"، مؤكداً أن" الحكومة التي ترهبها الاستجوابات من الأولى أن تتغير كلها ولا تستقيل".

ووجه الطمار رسالة إلى الحكومة القادمة بأنه" إذا كانت الحكومة تريد مد يد التعاون معنا فنحن سنمد يد التعاون، ولكن إرهاب المجلس بالإبطال أوالحل فلن يوصلكم إلى شيء وسيأتي مجلس أمة آخر ويقدم قوانين تخفف العبء عن المواطنين وسيتم حله أيضا لأنكم لا تريدون تخفيف العبء عن المواطنين".

بدورها اعتبرت النائبة عالية الخالد أن استقالة الحكومة مستحقة، داعية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح حال إعادة تكليفه إلى اختيار فريق حكومي ملم بقضايا ومشاكل الكويت وقادر على حلها.

وقالت الخالد في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة "سمو رئيس مجلس الوزراء كنا ومازلنا متأملين بك الخير لكن الأمور لا يمكن ان تتم من دون وجود حكومة قوية قادرة على انتشال الكويت من الوضع الحالي".

وانتقدت الخالد ممارسات بعض الوزراء قائلة " بدلا من أن يكون جل اهتمامهم مشاكل الدولة وانتشالها من المشاكل التي تمر بها والتي يئن منها الشارع الكويتي نرى ممارسات سلبية ووزير يضرب في الآخر".

واعتبرت أن " الكويت تمر بأسوأ حالاتها والميزانية العامة للدولة والحالة المالية في أسوأ حالاتها ويتم الهدر المالي من دون دراسات وبموافقة الحكومة".

واستغربت الخالد صمت الحكومة عن قضية الغش التي وصلت إلى النيابة العامة لا سيما أن التسريب تم من قبل المؤتمنين على التعليم من بعض المعلمين، معتبرة أن الوضع المتهالك للتعليم نتاج سنوات من التسيب والفساد الإداري الذي ينخر الدولة.

وذكرت إن وضع الشوارع التي يعاني منها المواطن بشكل يومي يجسد عمق الفشل الإداري في الحكومة، مشيرة إلى أن تقرير لجنة المرافق العامة في عام 2017 تضمن الأسباب وقدم التوصيات و الحلول.

وأضافت إن هذا التقرير تعاقب عليه مجلسان ولم ينجحا في حل هذه المشكلة، مؤكدة أن السبب الرئيس هو الفساد الإداري والتنفيع لأصحاب مصالح خاصة على الرغم من أن الحل سهل وموجود.

وحذرت الخالد من أن الكويت ستعاني في الصيف المقبل من أزمة كهرباء شديدة ستمتد لعامي 2024 و2025 بسبب قرار لجنة التخطيط في وزارة الكهرباء.

وأوضحت أن " الحل باستخدام الربط الخليجي حل ترقيعي ومؤقت ولن يحل المشكلة بشكل دائم"، مشيرة إلى أن الحلول موجودة وممكنة خلال سنة واحدة ولكنها تتطلب الاستماع إلى أصحاب الاختصاص والدراية والمعرفة.

وأوضحت أن الشعب الكويتي توسم خيرا بالحكومة في بداية تشكيلها ولكن تم رفع الاستقالة بعد 3 أشهر كثاني أقصر حكومة مرت على الكويت، مضيفة إن البلد في عمق مشاكله الإدارية يحتاج إلى رجال ونساء واعين وفاهمين وقادرين.

وشددت الخالد على أن " الوضع الحساس والخطير في الدولة يحتاج إلى الاختيار الصحيح ومنح الصلاحيات اللازمة للوزراء من أجل الإصلاح"، منتقدة عدم مشاركة الوزراء في وضع برنامج عمل الحكومة والذي أدى إلى عدم القدرة على التنفيذ.

تجمع نيابي للتنسيق

دخول النواب إلى القاعة

مصافحة

المقاعد خالية بعد رفع الجلسة

جنان بوشهري وعالية الخالد